

قمة سوتشي تعزز حضور روسيا العسكري في أفريقيا الوسطى

● سوتشي (روسيا) - أعلن رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى، فوستن إركانج تواديرا، الجمعة، أن بلاده تبحث إمكانية إقامة قاعدة عسكرية روسية في أراضيها.

وقال تواديرا لوكالة "سبوتنيك" الروسية للأنباء "تواصل العمل مع وزارة الدفاع الوطنية ووزارة الدفاع الروسية على هذه المسألة، من أجل دراسة الإمكانيات".

واعتبر مراقبون أن روسيا بهذه النوايا الأفريقية بدأت تجني ثمار استفادتها وتوجهها لتوسيع نفوذها في القارة السمراء الغنية بثرواتها.

وارتأى هؤلاء إلى أنه كان من المتوقع أن تطلب السلطات في جمهورية أفريقيا الوسطى يد العون من موسكو حتى وإن كانت نواياها ليست معلومة في الظاهر حيث يتنشط الدور الروسي بشدة في بانغي، إذ تدعم موسكو الحكومة المعترف بها لدى الأمم المتحدة ضد المجموعات المتمردة.

وتعمل موسكو منذ سنوات على تدريب عناصر من جيش أفريقيا الوسطى ووحداتها الأمنية لمواجهة تهديدات الجماعات المسلحة والمتطرفة وهو ما جعلها شريكا أساسيا لبانغي.

موسكو تدعم الحكومة المعترف بها لدى الأمم المتحدة ضد المجموعات المتمردة في أفريقيا الوسطى

وكانت الأوضاع في أفريقيا الوسطى، قد تدهورت منذ أوائل ديسمبر 2013، عندما وقعت مصادمات في بانغي بين مسلحي حركة "سيليكا" الإسلامية والجماعات المسيحية المعارضة. ومنذ اندلاع الصراع، لقي أكثر من ستة آلاف شخص حتفهم ونزح مليون شخص من منازلهم، وفقا للأمم المتحدة.

ولم يمهد الاتفاق الموقع في فبراير 2013 بين حركتي "أنتلاف أنتي بالانكا" و"وحدة من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى" وبقية الميليشيات المتناحرة في البلاد الصراع القائم هناك.

وكانت آخر المعارك التي شهدتها أفريقيا الوسطى تعود لبداية هذا الشهر، إذ قتل عشرة أشخاص على الأقل، بينهم مدنيون، في اشتباكات دارت بين ميليشيات متناحرة حسب ما أعلنت عنه منظمات حقوقية وإنسانية محلية ودولية.

ودارت المعارك بين "أنتلاف أنتي بالانكا" وميليشيا "وحدة من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى".

وقال مسؤولون في بعثة الأمم المتحدة في وسط أفريقيا، مينيوسا، إن المعارك التي دارت في جنوب البلاد في قريتي بانغاو وليوتو بولاية أوكا أسفرت عن مقتل 12 شخصا.

وقال بنوا نغيونغانزا مدير منظمة كارتاس غير الحكومية الخيرية في بامباري "لقد فر الناس إلى الأبدال، والقرى الجاورة مهجورة"، مؤكداً أن المعارك أوقعت "حوالي عشرة قتلى".

الانتخابات المبكرة سلاح جونسون الأخير لتمير بريكست

حزب العمال يشترط تأمين بريكست باتفاق للذهاب إلى الانتخابات



جونسون يبحث عن تفويض شعبي لخطه

خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي لمدة ثلاثة أشهر.

ويتعين على القادة الأوروبيين إعطاء موغ أمام النواب أنهم سيتمكنون من التصويت على قرار تنظيم انتخابات مبكرة يوم الاثنين.

ولكن زعيم المحافظين خسر الأغلبية المطلقة في البرلمان على مدار عدة أسابيع بعد طرد حوالي 20 نائبا محافظا صوتوا ضده وفقد دعم الحزب الوحدوي الديمقراطي الأيرلندي الشمالي الصغير المعارض لاتفاق بريكست.

ويبحث جونسون الذي بات يخشى أن يواجه مصير رئيسة الوزراء السابقة تيريزا ماي التي أجبرها امتناع البرلمان البريطاني عن الموافقة على خططها حيال بريكست على الاستقالة أن يستعيد حزبها الأغلبية المطلقة في البرلمان لتمير اتفاق بريكست المنشود.

وكان جونسون قد تمكن بعد مفاوضات شاقة، الخميس الماضي من التوصل إلى اتفاق ينظم عملية خروج المملكة من التكتل الأوروبي بعد عضوية دامت 46 عاما.

وبالرغم من تفاؤله الذي وصفه البعض بالمبالغ فيه إزاء وصفه لهذا الاتفاق إذ قال إنه "سيجعل بريطانيا أعظم مكان على الأرض" إلا أن ذلك لم يغير النواوب وصوتوا ضده السبت الماضي، غير أنهم وافقوا مبدئيا عليه الثلاثاء دون أن يصوتوا لصالح التسلسل الزمني لعملية الخروج.

واضطر ذلك جونسون إلى طلب تأجيل

ببرلمان مع شركاء المملكة الأوروبيين. وأعاد جونسون على حسابه على تويتر توجيه رسالة إلى زعيم حزب العمال المعارض جيريمي كوربن مناشدا فيها الحزب الموافقة على تنظيم الانتخابات لكسر الجمود، ومذكرا كوربن بأنه أكد مرارا أنه سيؤيد إجراء انتخابات تشريعية مبكرة بمجرد موافقة الاتحاد الأوروبي على التأجيل.

وكتب جونسون "من واجبنا وضع حد لهذا الكابوس وتزويد البلاد بحل في أسرع وقت ممكن". وأضاف في الرسالة "هذا البرلمان رفض اتخاذ القرارات ولا يمكنه رفض السماح للناخبين باستبداله ببرلمان يمكنه اتخاذ القرارات".

وفي ردها على دعوة جونسون قالت النائبة العمالية فاليري فاز في البرلمان إن حزب العمل "سيديمم الانتخابات بمجرد إزالة إمكانية تنفيذ بريكست دون موافقة الاتحاد الأوروبي وإذا كان التأجيل يسمح بذلك".

ومن الواضح وفقا لمراقبين أن جونسون درس بالفعل آخر استطلاعات الرأي التي تفيد بأن المحافظين سيقدّمون بعشر نقاط على حزب العمل أي بـ35 بالمئة مقابل 25 بالمئة في حال إجراء انتخابات مبكرة.

وبعد وقت قصير من دعوة جونسون لتنظيم انتخابات، وافق البرلمان بأغلبية 310 أصوات و294 ضد الدعوة على أجندته السياسية العامة التي تم تحديدها في خطاب الملكة إليزابيث

يدفع رئيس الوزراء البريطاني، بوريس جونسون، بمناورة جديدة بهدف تمرير اتفاقاته داخل مجلس العموم البريطاني بشأن بريكست بعد دعوته لإجراء انتخابات عامة في ديسمبر المقبل، بهدف ضمان أغلبية داخل البرلمان تحوّل له المصادقة على كل تفاصيل اتفاق بريكست دون عراقيل بعد تعطيل البرلمان الحالي الاتفاق الذي توصلت إليه بروكسل ولندن الأسبوع الماضي.

● لندن - دعا رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون في مقابلة تلفزيونية إلى تنظيم انتخابات عامة في 12 ديسمبر، الأمر الذي لا يزال يحتاج إلى موافقة المعارضة العمالية.

وقال جونسون للهيئة بي.بي.سي قبل أسبوع من الموعد المبدئي المحدد لبريكست، إنه إذا كان النواب "يريدون المزيد من الوقت لدراسة" القانون المتعلق باتفاق بريكست المبرم مع بروكسل "فيمكنهم الحصول على ذلك لكن ستكون عليهم الموافقة على انتخابات عامة في 12 ديسمبر".

ويسعى جونسون من خلال هذا الطلب إلى كسر الجمود داخل مجلس العموم بشأن اتفاق بريكست، لكن رغبته في إجراء انتخابات تشريعية مبكرة قد تتعثر مرة أخرى في حال عدم استجابة المعارضة العمالية لذلك.

وهذه ليست المرة الأولى التي يطلب فيها رئيس الوزراء البريطاني القيام بانتخابات برلمانية مبكرة، وقتل في سبتمبر الماضي في تمرير مذكرة تقدم بها لمجلس العموم بغية إجراء الانتخابات بعد امتناع نواب المعارضة العمالية عن التصويت لصالحها.



فاليري فاز
سندعم الانتخابات بتنفيذ بريكست بموافقة بروكسل

وفتح جونسون يطلبه انتخابات عامة مبكرة جبهة جديدة من جهات دفاعه على اتفاق مغادرة المملكة للتكتل الأوروبي الذي لم يلق تأييدا لجدوله الزمني من قبل البرلمان الحالي.

ويحول رئيس الوزراء المحافظ على أن يتقدم حزبه في الانتخابات التي اقترحها ليتفادى استفاء ثان على اتفاق بريكست الذي بات يطلب به البعض في لندن، ويتمكن من تمرير الاتفاقات التي

ماكرون يحبط مخططات إحراره: ارتداء الحجاب في الأماكن العامة ليس من شأنه

تعلم الموسيقى... ولدي مشروع للحياة والمجتمع مختلف عن بقية المجتمع في الجمهورية، وباسم هذا الدين أسعى لتنفيذ مشروع سياسي آخر".

إيمانويل ماكرون
سأعكف بنفسى على دراسة ملف الإسلام في فرنسا

وترى مصادر مطلعة على ملف الإسلام في فرنسا أن ماكرون وضع اللبنة الأولى لموقفه، من حيث التذكير بقيم الجمهورية العلمانية من جهة، واحترام المعتقد وممارسة الأديان من جهة ثانية، والتذكير بقوانين الدولة وشروط العيش المشترك داخل فرنسا.

وأضافت المصادر أن الرئيس الفرنسي يسعى لاستيعاب رد فعل الفرنسيين المتأثرين بحجج اليمين المتطرف بالتملمح بأن فرنسا واعية ومدركة للأخطار التي تهدد السلم المجتمعي، لكنه في نفس الوقت يسعى لطانة مسلمي فرنسا بأن الدولة ستعامل بحزم مع الأقلية داخل الجالية المسلمة في البلد التي لا تمثل قيم فرنسا ولا تمثل الإسلام عامة.

قوانين الجمهورية الفرنسية، وأن كافة رؤساء الجمهورية السابقين حاولوا في السابق تشكيل هيئات وفتح نقاش عام حول سبل الوصول إلى "إسلام فرنسي" يتواءم مع دستور فرنسا وخياراتها العلمانية.

ولكن خبراء في شؤون الإسلام في فرنسا يعتبرون أن هذه القضية لا يمكن أن تحل محليا دون مقاربة غربية شاملة وموحدة في التعامل مع مشكلة الإسلام السياسي.

وتذكر الخبراء بأن العواصم الغربية ما زالت تشعر بأبوابها أمام جمعيات ومؤسسات تخضع لأجندات خارجية تهدف إلى تفخيخ اندماج المسلمين داخل المجتمعات الأوروبية، لاسيما في فرنسا. وخلص هؤلاء إلى أن مصالح عليا لفرنسا هي التي تقف وراء غض باريس الطرف عن أنشطة دينية منافية لروح الجمهورية مموله من بلدان عربية خدمة لمصالح اقتصادية توفرها تلك الدول لفرنسا.

وحذر ماكرون من أنه "يوجد اليوم رجال ونساء، مواطنون فرنسيون، يقولون وفق تعاليم دينية، لم أعد ألتمز بقيم الجمهورية".

وعدد ماكرون أمثلة "أخرج طفلي من المدرسة وقد أضعه في المنزل، أرفض الذهاب للسباحة مع الآخرين، أتوقف عن

الجميع طلاب المدارس والجامعات ومعلمين وعاملين عدم ارتداء الرموز الدينية".

وشدد الرئيس الفرنسي على ضرورة حل مشكلة الإسلام في بلاده، مضيفا "البعض في عدد من الأحياء يستخدم الحجاب كرمز يقطع ارتباطه بالجمهورية، وهذا ما يسمى بالطائفية".

ويحاول ماكرون إبعاد التقليدي الديني عن الجدل السياسي التقليدي في دولة علمانية منذ بدايات القرن الماضي. وقد سبق أن انتقد مواقف مارين لوين اليمينية المتطرفة، لكنه في تصريحاته قال إن "ما يحدث في الفضاء العام ليس من اختصاص الدولة ورئيس الجمهورية"، مضيفا أن "العلمانية ليست كذلك".

ولفت ماكرون إلى أن قانون العلمانية الذي سن عام 1905 يحدد تماما مفهوم فصل الدين عن الدولة، مضيفا أن "العلمانية هي بالتحديد السماح للمرء بالإيمان وليس الإيمان بحرية". واعتبر الرئيس الفرنسي أنه يتم خلط الأمور بين الإيمان وممارسة هذا الإيمان، معلنا بأنه سيعكف على دراسة ملف الإسلام في فرنسا.

وتعتبر أوساط مراقبة أن قضية دور موقع الإسلام في فرنسا ما برحت مثار جدل لم يتم حسمها داخل

غير أن القانون الفرنسي لا يمنع ارتداء الحجاب في الفضاء العام، ويقتصر هذا المنع على ارتداء النقاب ويفرض غرامات عالية على المخالفات.

وقال ماكرون إن القانون واضح في هذا الشأن وإنه "عندما تكون في مكان يتم فيه تقديم الخدمة العامة فلا تدخل في الحياة العامة للمواطنين".

وذكر بأنه "عندما نقوم بتعليم أطفالنا في رياض الأطفال والمدارس والكليات والمدارس الثانوية، فنسأل



«جدل الحجاب» لا ينتهي في فرنسا

ومن الواضح أن ماكرون اضطر ليقول كلمته بعد أن أثارت تصريحات وزير التربية، جان ميشيل بلانك، وزعيمة حزب "التجمع الوطني"، مارين لوين، اللذان طالبا بمنع ارتداء الحجاب في الأماكن العامة، جدلا ما زال يتصاعد في البلاد.

ويمنع القانون الفرنسي ارتداء الرموز الدينية في المدارس والجامعات، ما يعني أنه يحظر ارتداء الحجاب الإسلامي داخل المؤسسات التربوية،

● باريس - كشفت مصادر فرنسية مطلعة أن ضغوطا مورست على الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون من أجل أن يدلي بدلوه في النقاش الدائر في الأسابيع الماضية حول موقع الحجاب داخل الفضاء الفرنسي العام.

وقالت المصادر إن مقربين من الرئيس راوا أن رايه في هذه القضية قد يعيد عقلة هذا الجدل الذي تستفيد منه القوى الشعبوية وتيارات اليمين المتطرف الذي يقوده حزب التجمع الوطني، الجبهة الوطنية سابقا، بزعامة مارين لوين.

وقل ماكرون في تصريحاته من هذه القضية، معتبرا أن "ارتداء الحجاب في الأماكن العامة ليس من شأنه".

ولم ينف الرئيس الفرنسي دور الحجاب في بناء جسور بين المكونات الاجتماعية في فرنسا.

وقالت المعلومات إن جيرار كولومب الذي شغل منصب وزير الداخلية والمقرب جدا من ماكرون كان من أبرز من حثوا الرئيس الفرنسي على التحدث عن القضايا المتعلقة بالإسلام والعلمانية، على الرغم من أن كثيرا من المعلقين يعتبرون أن في الأمر مبالغة فرنسية فيما يشكو البلد من قضايا أكثر أهمية ويشكو العالم من تحولات كبرى على فرنسا أن تكون جاهزة لها.